مجلة الإحياء، المجلد: 19، العدد: 22، سبتمبر 2019، ص - ص: 37 - 60
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

إعْجَازُ القُرْآنِ الكَرِيمِ بالصّرْفَةِ
بَيْنَ بَرَاءَةِ النَّظَّام من الشُّذُوذِ وَعبْقَرِيَّةِ الجَاحِظِ في الإثْبَاتِ

Miracles of the Holy Quran by deportation
Between Ennadham's innocence of anomalies and
Eljahidh's genius in the evidence

****

أ. د/ شايب لخضر
كلية العلوم الإسلامية - جامعة باتنة 1
prf.chater@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2018/10/07 **تاريخ القبول: 2019/01/08**

الملخص:

أنْكَرَ بعْضُ العُلَماءِ المُسْلِمينَ القُدامى إعْجازَ القُرْآنِ الكَريمِ بالصّرْفَةِ، أيْ منْعَ الله تَعَالَى للعَرَبِ عن الإتْيانِ بنُصوصٍ يدَّعُونَ لها مُماثَلَةَ القُرْآنِ. وهاجَمُوا العالِمَ الوحيدَ، كما ظَنُّوا، الذي تَبَنَّى هذا الرأْيَ، وهو المُعْتَزِلِيُّ إبْراهِيمُ النَّظَّام؛ وذلك لأنَّهم اعْتَقَدوا أنَّ رأْيَهُ يتَناقَضُ مع القَوْلِ بالإعْجَازِ البَلاغِيّ. وقد شاعَ الإنْكارُ على القوْلِ بالصّرْفَةِ في الفِكْرِ الإسْلاميّ الحدِيثِ، حتَّى أصْبَحَ مُسَلَّمةً من مُسَلَّماتِ الدّراساتِ القُرْآنِيَّةِ.

وواقِعُ الحالِ أنَّ التَّسْلِيمَ بالصّرْفَةِ وجْهًا من وُجُوهِ الإعْجازِ القُرْآنِيّ مذْهَبٌ للكَثيرِ من العُلَماء القُدَامَى، المُخْتَلِفِي الفِرَقِ. ومنهم مَنْ وافَقَ النَّظَّامَ في تقْديمِهِ للصّرْفَةِ وإنْكارِ الإعْجازِ البلاغِيّ، ومنهم مَنْ حاوَلَ الجمْعَ بيْنَ المذْهَبيْنِ، لكِنْ دُون توْفِيقٍ.

وقدْ كانَ بإمْكَانِ الفِكْرِ الإسْلاميّ أنْ يخْرُجَ من هذه المشكِلَةِ بشكْلٍ مُوَفَّقٍ لَوْ انْتَبَهَ إلى أنَّ الجاحِظَ قدْ قَدَّمَ حلًّا علْمِيًّا لها منذُ مِئاتِ السّنينِ، ولكنَّ الجَهْلَ بآرائِهِ فيها جَعَلَ نظريَّتَهُ تخْتَفِي، وجَعَلَ المذْهَبَ الضَّعيفَ يسْتَمِرُّ إلى اليَوْمِ.

وقد تقدَّمْتُ بهذا البحثِ من أجْلِ بيَانِ جُملَةِ الأخْطَاءِ الواقِعَةِ في دِراسَةِ المسْأَلَةِ، والتعْرِيفِ بالمذهَبِ الصَّحِيحِ فيها، وبيَانِ أدِلَّتِهِ العِلْميَّةِ؛ مُعْتمِدا على الاستِقْراء والتَّبْويبِ والنَّقْدِ للآرَاء المُخْتَلِفَةِ.
الكلمات المفتاحية: الإعْجَاز، الصِّرْفَة، البَلاغَة، النَّظَّام، الجَاحِظ.

Summary:

Some ancient Muslim scholars have denied the miraculousness of the Holy Quran by preventing, namely, that God forbade the Arabs from making texts that claim to be similar to the Qur'an. They attacked the only scholar, as they thought, who adopted this view, the Mu'tazili Ibrahim al-natham; because they believed that his opinion contradicted with the words of the rhetorical miracle. Also, It was common to deny this theory in modern Islamic thought, until it became an axiom in modern Muslims quranic studies.

The reality of the case that the miraculousness of quran by preventing was an axiom for many old scientists. Some of them agreed to the system in its submission to the purity and denial of the rhetorical miracles, and some of them tried to combine the two denominations, but without success.

The Islamic thought could have come out of this problem successfully if he had noticed that Al-Jahez had presented a scientific solution to it for hundreds of years, but ignorance of his views made his theory disappear and the weak doctrine continued to this day.

I have presented this research in order to explain the errors in the study of the issue, the definition of the correct doctrine in it, and the statement of scientific evidence, based on the extrapolation and tabulation and criticism of different view.

Key words: miraculousness, quran, preventing, al-jahez, rhetoric, al-natham.

المقدمة:

حاوَلْتُ أنْ أُعالِج في هذا البحْث مسْألةَ إعْجازِ القُرْآنِ الكَريمِ بالصِّرْفَةِ، أيْ مَنْعَ اللهِ تَعَالَى للعَرَبِ، وغيرِهم، أنْ يأْتُوا بمَثِيلٍ للقُرْآنِ. وذلك لِشُيُوع إنْكَارِ هذا القوْلِ عنْد الدَّارِسِينَ المُسْلِمِينَ المُحدَثِينَ، الذين ظنُّوا، إتِّباعًا منْهم لبَعْضِ العُلَماءِ القُدَامى، أنَّ في تبَنِّي هذا الرأْيِ مُوافَقَةً للشَّخْص الوَحِيد الذي قال به،

وهو المُعْتَزِلِيُّ إبْراهِيم النَّظَّام؛ إضافَةً إلى كوْنِه مُخالِفا للقَوْل بالإعْجازِ البَلاغِيّ القُرْآنِيّ. وغرَضُنا من عَرْض هذه المسْألَة هو إثْباتُ أنَّ القوْلَ بالصّرْفَةِ وجْهًا من وُجُوهِ الإعْجَازِ، ليْس رأْيًا انْفَرَدَ به النظَّام، بلْ هو مذْهَبٌ شائِع بين العُلَماء المُسْلِمين، المُخْتَلِفِي الفِرَقِ، وأنَّ الجمْعَ بيْن هذا الرَّأْيِ وإثْباتِ الإعْجَازِ البَلاغِيّ كان مُشْكِلَةً حقِيقيةً عانَى منها الفِكْرُ الإسْلامِيُّ حتَّى اليوم؛ رغْم أنَّ الجمْعَ العِلْمِيَّ بيْنَهما مُمْكِنٌ، كما أثْبَتَ ذلك الجاحِظُ منْذُ مِئاتِ السّنينَ.

ولَنْ أكُونَ مُجانِفًا للحَقّ إنْ أنا قُلْتُ إنّي لا أعْرِفُ مَنْ عَرَضَ لتَحْقيق هذه المسْألةِ، وأنَّ كلَّ ما يوجَد في الفِكْرِ الإسْلامِيّ الحديثِ هو ترْدِيدٌ للأخْطاء فيها، والاسْتِنْكار على إبْراهيم النظَّام.

وقد كان يلزَمُني أنْ أسْتَقْرِئَ ما كتَبه العُلَمَاءُ فيها، من أجْل جمْعِ الآراء والأدِلَّة وتصْنِيفها؛ ثم عرْض ذلك كُلِّه على النقْدِ العِلْمِيّ، من أجْل الانْتِهاءِ إلى إظْهارِ الحَقِيقَةِ فيها.

وقد نتَجَ عن ذلك دِراسَةٌ تتكَوَّنُ من سِتَّةِ مَباحث، هي: النَّظَرِيَّةُ سيِّئَةُ السُّمْعَةِ وإبْراهيمُ النَّظَّام، إنْكارُ النَّظَّامِ لإعْجازِ القُرْآنِ الكريمِ البَلاغِيّ، القوْلُ بالإعْجَازِ بالصّرْفَةِ ليْسَ بدْعَةً نَظَّامِيَّةً، ظاهِرَةُ تقْديمِ القَوْلِ بالصّرْفَةِ على الإعْجَازِ البَلَاغِيّ، الجَاحِظُ وحَلُّ الإشْكَالُ، مَوْتُ النَّظَرِيَّةِ الجَاحِظِيَّةِ واسْتِمْرارُ الخطأ. وأنْهَيْتُ ذلك بخاتِمة.

1- النَّظَرِيَّةُ سيِّئَةُ السُّمْعَةِ وإبْراهيمُ النَّظَّام:

يَنْدَهِشُ الباحِثُ اندِهاشًا بالِغًا عنْدَما يَرَى أنَّ الكَثيرَ من عُلماء الإسْلامِ المُعْتَبَرِين قدْ قالُوا (بِالصّرْفَةِ)[1]، وجْهًا من وُجُوهِ إعجاز القُرْآنِ الكَرِيمِ. ويَكْمُنُ سبَبُ هذا الانْدِهَاشِ في (السُّمْعَةِ السَّيِّئَة) التي لِهَذَا القَوْلِ عِنْدَ المُفَكِّرِينَ والباحِثين المُسلِمينَ المُحْدَثين، وانْتِشَارِ (التَّشْنيعِ) عليْه في الدَّوائِر الأكاديمِيَّةِ المُهْتَمَّة بالدِّراساتِ القُرآنيَّةِ في الجَامِعاتِ العَربيَّةِ وفي غيرِها؛ حَتَّى ظنَّ الظاَّنُّ أنَّ هناكَ إجْماعًا إسْلاميًا على ردِّ القوْلِ بِالصّرْفَةِ، وأنَّ لهذه (السُّمْعَةِ السَّيِّئَةِ) ولهذا (التَّشْنيعِ) سَلَفًا غالِبًا، وأنَّه يَعْتَمِدُ على مُسْتَنَداتٍ عِلميَّةٍ قَوِيةٍ تَجْعَلُ أصْحابَه في مأمَنٍ من الخطأ.

والحقيقَةُ أنَّ كلَّ هذا الرَّفْضِ لهَذه النَّظريَّةِ يَرْجِعُ، عند التَّحْقيقِ، إلى عدَم التأمُّلِ العَميقِ فيها، وشُيُوع ما كتَبَهُ بعْضُ العُلَماءِ القُدامَى في رَدِّها، وبخاصَّةٍ عندما شاعَ ربْطُها - وهو أمْرٌ خاطِئٌ كما سنَرى في حينِه - بالمُعْتَزِلَةِ عمُوما، وبالتَّنْظير لهَذا الوَجْهِ الإعْجازيّ عنْد أحَدِ أكْبَرِ مُتَكَلِّمِي هذه الفِرْقَةِ بوَجْهٍ خاصٍ، وهو إبْرَاهِيم بن سَيَّار النَّظَّامِ، الذي سُفِّهَتْ الكَثِيرُ من آرائِه بطريقةٍ أو بأُخْرَى؛ حَتَّى اشْتَهَرَ بين المُهْتَمّين بالدِّراساتِ الإسْلاميَّةِ بالزَّنْدَقَةِ. وقدْ كان هذا سَبَبًا مُباشِرًا لاستِنْكافِ بعْضِ عُلَمَاءِ الإسلامِ القُدامَى، وإنْكارِهِم لهذا القوْلِ؛ كما كان شُيُوعُ هذا الإنْكارِ سبَبًا لِرَدِّ الدارِسينَ المُحْدَثِينَ له، دُونَ أن يقُومَ أحَدٌ منْهم - فيما أعْلَمُ- ببحْثِ الموْضُوع.

والسُّمْعَةُ السيّئةُ لهذا المُتَكَلِّمِ شَهِيرةٌ بيْن خُصُومِهِ، فهُو عنْدَهُم من زَنادِقة المُتَكَلِّمينَ، حيْثُ اتَّهمُوه بِرَدِّ بعْض مُسَلَّماتِ الدِّين، وبالأخَصّ بالطَّعْن في الصَّحابة رضِيَ اللهُ عنْهم. ومن أمْثِلة ذلك ما أوْرَدهُ، في جُمْلَةِ تُهَمٍ كثيرَةٍ، الإمَامُ ابن قُتَيْبَةَ الدِّينَوَرِي، حيثُ نَقَلَ عنه قولُه: "زعَم ابْنُ مَسْعودٍ أنَّ القَمَرَ انْشَقَّ، وأنَّه رَآهُ. وهذا من الكَذِب الذي لا خَفاءَ بِهِ، لأنَّ اللهَ تعالى لا يَشُقُّ القَمَرَ لَهُ وَحْدَهُ، ولا لآخَرَ معَهُ؛ وإنَّما يَشُقُّهُ، لِيَكُونَ آيَةً للعالَمينَ، وحُجَّةً للمُرْسَلينَ، ومَزْجَرَةً للعِبادِ، وبُرهَانًا في جَميعِ البِلادِ؛ فكَيْف لمْ تَعْرِفْ بذَلك العَامَّةُ - يَقْصِدُ عُمُومَ النَّاسِ، لا العَوَامَ - ولمْ يُؤَرِّخْ النَّاسُ بذَلك العَامِ، ولم يَذْكُرْهُ شَاعِرٌ، ولمْ يُسْلِمْ عِنْدَهُ كافِرٌ، ولم يَحْتَجْ بِهِ مُسْلِمٌ على مُلْحِدٍ؟"[2].

وقد شاعَت النُّقولُ المُسْتَبْشَعَةُ عن هذا المُتَكَلِّمِ، حتَّى أبْغَضَهُ النَّاسُ؛ ولا يَعْنِي هذا بالضَّرُورةِ أنَّ كُلَّ هذه النُّقولُ عنْهُ صَحِيحَةٌ، ولا أنَّ كُلَّ آرائِهِ خاطِئَةٌ. وسأَكْتَفي هُنا بنَقْل تُهْمَةٍ ظاهِرَةِ البُطْلانِ أوْرَدَها الإمامُ ابنُ قُتَيْبَةَ، لها عَلاقَةٌ بِما نحنُ بصَدَدِهِ من بحْث مسألة إعْجَازِ القُرْآنِ الكَرِيمِ بالصِّرْفَةِ؛ حيْثُ قال أثْنَاءَ سَرْدِه لِمَا زَعَم أنَّه ممَّا قالَه النَّظَّامُ في ابْنِ مسعود رضِيَ اللهُ عنْه:" ثُمَّ جَحَدَ مِن كِتاب اللهِ تعَالى سُورَتَيْن، فَهَبْهُ لم يَشهَدْ قِراءَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهِما، فهَلَا اسْتَدَلَّ بِعَجِيب تأْلِيفِهِما، وأنَّهُما على نَظْمِ سَائِرِ القرآن المُعْجِزِ للبُلَغاءِ أنْ يَنْظِمُوا نظْمَه، وأنْ يُحْسِنُوا مِثْلَ تأْلِيفِهِ"[3].

وقد تَعمَّدْتُ أنْ أنقُلَ هذا النصّ بالخُصُوص، لأنَّ إثْباتَ أنَّ ما وَرَد فيه مُجَرَّدُ دعْوَى من الإمامِ ابنِ قُتَيْبَةَ، أو مِمَّن نقَل عنهُ، أيْسَرُ من حَمْلِ قَشَّةٍ، إضافةً إلى علاقَتِهِ ببَحْثِنا هذا؛ حيْثُ اشْتَهَرَ بيْنَ جَميع المُشارِكينَ في عُلُومِ القُرْآن أنَّ النَّظَّامَ يُنْكِرُ إعْجازَ هذا الوَحْيَ الإلَهِيَّ بَلاغِيًّا، فكيْفَ يُزْري على ابنْ مَسْعودٍ رضِيَ اللهُ عنْه، والأمْرُ كما وَصَفْنا، وكمَا سنَعْرِضُه مفصَّلا بعْد حينٍ، ما رُويَ عنهُ مِن إنْكَارِه قُرْآنِيَّةَ المُعوِذَتَيْنِ[4]؛ ويُطالِبُه بالاسْتِدْلالِ "بِعَجِيبِ تَأْلِيفِهما، وأنَّهُما على نَظْمِ سَائِرِ القرآنِ" المُعْجِزِ للبُلَغاءِ أنْ يَنْظِمُوا نَظْمَهُ، وأنْ يُحْسِنُوا مِثْلَ تأليفِه" كما زَعَمَ الإمَامُ ابْنُ قُتَيبةَ فيمَا نقَلَ عَنْهُ.

2 - إنْكارُ النَّظَّامِ لإعْجازِ القُرْآنِ الكَرِيمِ البَلاغِيّ:

الحَقِيقَةُ التي لا مِرَاءَ فيها أنَّ النَّظَّامَ كان يُنْكِرُ إعْجازَ القُرْآنِ الكَرِيمِ البَلَاغِيّ، وهذا أمْرٌ مُؤَكَّدٌ، نقَلَه الكثيرُ من العُلَماء عنه، ولمْ يَرُدَّه أحدٌ، حَتَّى أنَّنا نَرى صاحِبَه في الاعْتِزَالِ، أبا الحُسيْن الخَيَّاط، لمْ يُبْطِلْهُ؛ حينَ أوْرَدَ تشْنِيعَ ابن الرَّاوَنْدِيّ على النَّظَّامِ في قوْلِه "إنَّ نظْمَ القُرْآنِ وتأْلِيفِهِ ليْس بِحُجَّةٍ للنَّبِيّ صلى الله عليه وسلم، وأنَّ الخلْقَ يقْدِرُون على مِثْلِه... هذا مع قوْلِ اللهِ تعَالى:[قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا] (الإسراء: 88) ، حيْثُ قال في الردِّ عليه: "اعْلَمْ، عَلَّمَكَ اللهُ الخيْرَ، أنَّ القُرْآنَ حُجَّةٌ للنَّبِيّ ﷺ على نُبُوَّتِه عِنْدَ إبراهيمَ مِن غيْر وجهٍ، فأحَدُها: ما فيه من الإخْبَار عن الغُيُوب... ومِثْلُ إخْباره بِما في نُفُوسِ قَوْمٍ، وبِما سَيَقُولُونَه... فالقُرْآنُ، عنْدَ إبراهيمَ، حُجَّةٌ على نُبُوَّةِ النَّبِيّ ﷺ من هذه الوُجُوهِ ومَا أشْبَهَها، وإيَّاهَا عَنَى بقوْلِه: {قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتْ...}"[5].

فالخَيَّاطُ، كما نرى، لم يَرُدْ ما قاله ابنُ الرَّاوَنْدِيّ في إنْكَار النَّظَّامِ إعْجَازَ القُرْآنِ الكَرِيمِ البَلَاغِيّ، بل انْصَرَفَ إلى تأْكِيد قوْلِهِ بأَنَّ الكِتابَ الكَريمَ مُعْجِزَةٌ للنَّبِيّ ﷺ من وُجُوهٍ كَثِيرةٍ غيْرِ بلاغَتِه. ومعْنَى هذا صِحَّةُ ما شاعَ بين العُلَماء في المَسْألة، دُونَ أنْ يكُون هذا دَلِيلًا على زنْدَقَةِ النَّظَّامِ المزْعُومَةِ، التي ذَهَبَ خُصُومُه ينْشُرونَها بين النَّاس، اسْتِنَادًا إلى الادِّعاءِ بأَنَّه ما ذهَبَ إلى هذا إلا "لِيَتَوَصَّلَ بإنْكار مُعْجِزَاتِ نبيّنا عليه السَّلامُ إلى إنْكَار نُبُوَّتِهِ"[6].

وتلْخيصًا لِمَا يتَعَلَّقُ برَأْيِ النَّظَّامِ في إعْجاز القُرْآنِ الكَرِيمِ، فإنّي لا أرى أحْسَنَ من عِبارة الشَّهْرسْتانيّ حينَ قال: "إنَّهُ [عنده] مِن حيْثُ الإخْبَارُ عن الأمُور الماضِيَةِ والآتِيةِ، ومِنْ جِهَةِ صَرْفِ الدَّوَاعِي عن المُعَارَضَةِ، ومَنْعِ العَرَبِ عن الاهْتِمَامِ به جَبْرًا وتَعْجِيزًا، حَتَّى لَوْ خلَّاهُم لَكَانُوا قادِرِين على أنْ يَأتُوا بِسُورَة مِن مِثْلِهِ بلاغَةً وفَصَاحَةً ونَظْمًا"[7].

3- القوْلُ بالإعْجَازِ بالصِّرْفَةِ ليْسَ بدْعَةً نَظَّامِيَّةً:

الحقِيقَةُ أَنَّ النَّظَّامَ، وإنْ أبْدَى خصُومُه رأيَه في ثوْبِ الشُّذوذِ، لمْ يُخالِفْ إجْمَاعًا إسْلامِيًّا عنْدَما قال بالصِّرْفَةِ وجْهًا من وُجُوهِ إعْجازِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، لأَنَّ القوْل بهذا الرأْي شائِعٌ بيْنَ العلماءِ القُدَامى الذين جاءُوا بَعْدَهُ، وإنْ جَهِل الدَّارِسُون المُحْدَثُون ذلِكَ.

وبالفِعلِ، فإنَّ دِرَاسَة الموْضُوعِ تَسْمَحُ لنا بتَقْرِيرِ أَنَّ القُدَماءَ من عُلَمائِنا قد انْقَسَمُوا فيه إلى قِسْمَيْنِ:

أ- المُنْكِرُونَ للقَوْلِ بالصِّرْفَةِ: ذهَبَ بعْضُ العُلَماء إلى إنْكار أنْ يكون القُرْآنُ الكَرِيمُ مُعْجِزًا بالصِّرْفَةِ. ومن هؤلاءِ أحدُ كِبار البَلاغِيين المُسلِمينَ، وهو عبْدُ القاهِرِ الجُرْجَانِيّ، الذي راحَ يُجَادِلُ القائِلين بها، متَّهِمًا لهُم بالجَهْلِ بأوْجُهِ البَلاغةِ القرْآنيَّةِ؛ حيْثُ قال: "لماذا التَّميُّزُ بالقوْلِ بالصِّرْفَةِ، أمِنْ أجْل أنْ يَتَمَيَّزوا عن الأمَّةِ، أمْ أتَاهُم عِلْمٌ لم يَأْتِ النَّاسَ؟... فإنْ قالوا: أتَانَا فيه عِلْمٌ، قِيلَ: أفَمِنْ نظَرٍ ذلك العِلْمُ أوْ خَبَرٌ؟ فإنْ قالوا: مِنْ نَظَرٍ، قيل لهم: فكَأنَّكُم تَعْنُونَ أَنَّكم نَظَرْتُم في نَظْمِ القُرْآنِ ونَظْمِ كلامِ العَرَبِ، ووَازَنْتُمْ، فوَجَدْتُموهُ لا يَزيدُ إلا بالقدْرِ الذي لوْ خُلُّوا والاجْتِهادَ وإعْمَالَ الفِكْرِ، ولمْ تُفَرَّقْ عنْهم خَوَاطِرُهم عنْد القَصْدِ والعَمْدِ له، لأتَوْا بمثلِهِ؛ فإنْ قالوا: كذَلِك نقُولُ، قيل لهم: فأنْتُم تَدَّعُون، الآن، أَنَّ نظرَكُم في الفَصَاحَةِ نظَرٌ لا يَغِيبُ عنْهُ شيءٌ من أمْرِها... وأصْبَحْتُمْ ولكُمْ فيها فَهْمٌ وعِلْمٌ لم يكُنْ للناسِ قبْلَكُم. وإنْ قالوا: عرَفْنا ذلك بِخَبَرٍ، قِيل لهم: فهَاتُوا، عَرِّفُونا ذلك، وأنَّى لهم تَعْريفُ مَا لم يكُنْ، وتثْبيتُ ما لَمْ يُوجَدْ ؟"[8].

وبِغَضِّ النَّظَرِ عن مُحَاوَلَةِ الجُرْجَانِيّ الإيهَامَ بأَنَّ القائِلين بالصِّرْفَةِ أقلِّيةٌ مارِقَةٌ عن إجْمَاعِ الأمَّةِ، وبغَضِ النَّظَرِ عن عَدَمِ إيرادِهِ لِدَليلٍ عِلْمِيّ واحِدٍ على

بُطْلانِ رأْيِهِم؛ فإنَّ في مُحاكَمةِ هَؤُلاءِ إلى العَرَبِ الذين نَزَلَ فيهم الوحْيُ، واحْتِجاجِهِ عليْهِم بذَلك، مُصَادَرَةٌ على المطْلُوب، الذي هو: السَّبَبِ الذي دَعَا الجَاهِلِيينَ، زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ، إلى تَرْكِ مُعَارَضَةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ؟

وتتَّضِحُ المُصَادَرَةُ، إذا عَلِمْنَا أنَّ الجَاهِلِيينَ لمْ يُصَرِّحُوا بأنَّهم توَقَّفوا عن المُعارَضَةِ بِسَبَبِ كَوْنِ القُرْآنِ الكَرِيمِ في أعْلَى دَرَجِ البَلاغَةِ. ولَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ، لَعُلِمَ، وَلَنُقِلَ، ولَكَانَ في تَنْبِيهِ الجُرْجَانِيُّ على ذلِك دَلِيلًا بالِغًا، ولكنَّهم لم يفْعَلُوا، ولا هُمْ صَرَّحوا بِعَكْسِهِ، وهو أَنَّهم مَصْرُوفُونَ. وبِهَذَا ظلَّ الأمْرُ أمْرَ بحْثٍ واستِقْصاءٍ.

وعندَ النَّظَرِ في آراء الجُرْجَانِيِّ، نراه يُصَرِّحُ بالسَّبب الذي دفعَهُ إلى الاسْتِنْكار على القائِلين بالصِّرْفَةِ، حَتَّى أَنَّه لم يُعْطِ لنَفْسِه – وهو عالِمٌ مُكْتَمِلَ الأدَواتِ – فُرصَةً لتعميقِ البحْثِ في المسْألة. إنَّه السَّبَبُ نفْسُه الذي اعْتَمَدَ عليه البَغْدَادِيُّ في تكْفِيرِ النَّظَّامِ – كما رأينا قبْل قلِيلٍ- وهو أَنَّه "إذا نُقِّرَ عنْه انْكَشَفَ عن أمْرٍ مُنْكَرٍ، وهو إخْراجُ أنْ يكونَ وحْيًا من اللهِ، وأنْ يكونَ النبِيُّ قد تلَقَّاهُ عن جِبْريل عليه السَّلامُ؛ والذَّهابُ إلى أنْ يكونَ قد كانَ على سبيلِ الإلْهامِ، وكالشَّيْءِ يُلْقَى في نفْسِ الإنْسَانِ، ويُهْدَى له من طريقِ الخَاطِرِ والهاجِسِ"[9].

ومن الطَّبِيعِيِّ أن يُبْدِيَ الباحِثُ دهْشَتَهُ البالِغَةَ من هذا التَّعْليلِ، وألَّا يجِدَ جَوَابًا لِكَيْفِيةِ ربْط الجُرْجَانِيِّ بين إنْكَارِ المُنْكِرِينَ لإعْجَازِ البَلاغَةِ القُرْآنِيَّةِ وبين الهَدَفِ الذي جَعَلَهُ لهم، وهو الانْتِهاءُ إلى القَوْلِ بأَنَّ مصْدَرَ القُرْآنِ هو الإلْهَامُ.

وعلى كلٍّ، وعند النَّظَر، يتبَّين أَنَّ منْهَجَ العُلماء الذين منَعوا الصِّرْفَةَ كان موجَّهًا لرَدِّ رأيٍ بعيْنِه، ولِشَخْصٍ بِعَيْنِهِ أنْكَرَ أنْ يكون القُرْآنُ الكَرِيمُ مُعجِزًا بنَظْمِهِ، وقال بقُدْرَةِ الآحَادِ من العَرَبِ على مُضَاهَاتِهِ لوْ لمْ يَصْرِفْهُمْ اللهُ عن ذلك، هو النَّظَّامُ، وربَّما آخرُ معه، وهو أبو عِيسى المِرْدَار.

ويبْدو هذا المَنْهَجُ جلِيا عند البَاقِلَّانِيِّ والجُرْجَانِيِّ، أما البَاقِلَّانِيُّ فقَدْ اعْتَمَدَ على انْعِدَامِ المُعَارَضَةِ للقُرْآنِ الكَرِيمِ دلِيلا على عَدَمِ صِحَّةِ القَوْل بالصِّرْفَةِ[10]. وقد سبَق لنا بيَانُ خطإ هذا السَّبيلِ للاسْتِدلالِ على مَنْعِهَا عنْد مُناقَشَةِ الجُرْجَانِيِّ؛ ثم جاء بِشَيءٍ لَطِيفٍ أثْبَتَ به إعْجازَ القُرْآنِ الكَرِيمِ بِنَظْمِهِ، فقال:

"على أَنَّهم لوْ كانُوا صُرِفُوا، على ما ادَّعَاه، لم يكُنْ مَنْ كان قبلَهم من أهْل الجاهِلِيَّةِ مَصْرُوفينَ عمَّا كان يُعْدَلُ به في الفَصَاحَةِ والبَلاغَةِ وحُسْنِ النظْمِ وعَجيبِ الرَّصْفِ، لأنَّهم لم يُتَحَدَوْا به... فلَمَّا لمْ يوجَدْ في كلامِ مَنْ قبْلَهُ مِثْلَهُ، عُلِمَ أَنَّ ما ادَّعَاهُ القائلُ بالصِّرْفَةِ ظاهِرُ البُطْلانِ"[11].

ورغْم صحَّة ما قاله البَاقِلَّانِيُّ في بَلاغَةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، إلا أَنَّ ما أوْرده لا يُعَدُّ حجَّةً على القائِلين بالصِّرْفَةِ، لأَنَّهم ما ذهَبوا إلى ذلك إلا ليُفسِّروا امْتِنَاعَ وُجُودِ مُعَارَضَةٍ للوَحْيِ.

وقد عبَّرَ الجُرْجَانِيُّ عن هذا الدَّليل الذي نقَلْتُهُ عن البَاقِلَّانِيِّ بطَريقَةٍ أخْرَى، فقال في إبْطَالِ رأْيِ القائِلين بالصِّرْفَةِ:" [إنَّ] مِن حَقِّ المَنْعِ، إذا جُعِلَ آيةً وبُرْهانًا، ولاسِيَّما للنُّبُوَّةِ، أنْ يكونَ في أظْهَرِ الأمورِ، وأكْثَرِها وُجُودًا، وأسْهَلِهَا على النَّاس، وأخْلَقِها بأنْ تَبِينَ لكُلِّ راءٍ وسامِعٍ... لا أنْ يكون المنْعُ مِنْ خَفِيٍّ لا يُعْرَفُ إلا بالنَّظَرِ... وهلْ سُمِعَ قَطُّ أنَّ نبيًّا أتى قوْمَهُ، فقال: حُجَّتي عليْكُم، والآيَةُ في أنِّي نَبِيٌّ إليْكم، أنْ تُمْنَعوا من أمْرٍ لمْ يكنْ مِنْكم قَطُّ... أمْ ذلكَ مَالا يقُولُه عاقِلٌ، ولا يُقْدِمُ عليهِ إلا مُجازِفٌ"[12].

وبِغَضِّ النَّظر عن مُجازَفة الجُرْجَانِيِّ فيما قاله عن المُعْجِزَاتِ، مما يَسْتَدْعِي تَصْحِيحًا ضَرُورِيًا، وإنْ مُختَصَرًا، وهو أَنَّ ما نَفَاهُ من حَقِيقَةِ المُعْجِزَاتِ ثابِتٌ تمَامًا؛ فكُلُّ نبيٍّ، في واقِعِ الحال، وعلى عكْسِ ما ظَنَّهُ، أتَى قوْمَهُ، وقال لهم: حُجَّتي عليكم أنْ تُمْنَعُوا مِنْ أمْرٍ لمْ يكُنْ مِنْكم قَطُّ. أليْسَتْ ناقةُ صالِحٍ علَيْه السَّلامُ كذلك؟ أليْسَتْ عصَا مُوسى علَيْه السَّلامُ كذلك؟ أَليسَ إحْياءُ عِيسَى علَيْه السَّلامُ للمَوْتى، بإذنِ اللهِ، كذَلِك؟ بغَضِّ النَّظَر عن هذا، فإنَّ في هذا الرَّأْيِ، كما سبَق البيانُ، مُصادَرةً على المَطْلوب. ولا أدلَّ على ذلك من وُجودِ عُلَمَاءَ أثْبَتُوا، كما سنَرى في حِينِهِ، مِثْلَ ما أثْبَتَ من العُلُوِّ المُعْجِزِ للقُرْآنِ الكَرِيمِ مع قولِهِمْ بالصِّرْفَةِ.

والمُلاحَظ أَنَّ رأْيَ المانِعِين للصِّرْفَةِ وَجْهًا من وُجُوهِ إعْجَازِ القُرْآنِ الكَرِيمِ قد تَجاوَز الزَّمانَ الذي وُضِع فيه، فوَصَل إلى العَصْرِ الحَدِيث، واشْتَهَر عند الباحِثين، فأصْبَحَ رأْيًا مُعْتَمَدًا في الدِّراساتِ القُرْآنِيَّةِ. وأُهْمِلَ، إلى هذا، رَأْيُ

القائِلين بالصِّرْفَةِ إهْمَالًا تامًا، اللَّهُم إلا من حيْثُ الهُجومُ عليه، وتَسْفِيهُ رأْيِ مَنْ قال به، وهو النَّظَّامُ في زعْمِهم.

ويبْدُو ما ذكَرْتُهُ جَلِيًا إذا نظَرنا في مُؤَلَّفات بعْضِ الدارِسين المُحْدَثين الذين عَرَضُوا للمَسْأَلَةِ، وذَهَبْنا نرْصُد أفْكارَهم فيها؛ فلا نَراها تخْرُج عن:

1- الحُكْم بِبُطْلان القوْلِ بالصِّرْفَةِ، مع عدَم الالْتِفات إلى آراء القائِلين بها، سواءً بالبحْث، أو حَتَّى بالعرْض؛ كما هو حال الأستاذِ سيِّد قطب، حيثُ لم يَتجاوَزْ ما كتَبَه في رَدِّه السَّطْرَين[13].

2- الحكم بِبُطْلان القوْل بالصِّرْفَةِ، مع العَمَل على ربْطها بالنَّظَّامِ لوَحْدِه، مع تكْفِيره، كما رأَيْنا ذلك عنْد الأستاذِ الرافِعي، حيث جَعَل (شَيْطانَ المُتَكِّلِمِينَ)، كما سمَّاهُ، يذهَبُ:" إلى أنَّ الإعْجَازَ كان الصِّرْفَةَ، وهي أنَّ اللهَ صَرَفَ العَرَبَ عن مُعَارَضَةِ القرآن مع قُدْرَتهِم عليها"[14].

3- استِحْضَار أشياءَ من أدِلَّة بعْضِ العُلَماء القُدَمَاء، وإعْمالِها دُون نظَرٍ فيما تَسْتَلْزِمُهُ، ودُون تأمُّل في وُجُوهِ خطَئِها؛ مِثْلَما فعَل الشيْخُ رحْمَةُ الله الهنْدي[15]، والصَّابُوني[16].

وبهذا اسْتَبَان أنَّ الفكرَ الإسْلاميَّ الحديثَ قد أبْدى عَجْزًا كَبِيرًا في مُعَالجة هذه النَّظَرِيَّةِ، وأبَان عن عدَم اطِّلاعِ باحِثيه على الأقْوال فيها. وقد بلَغ الحالُ بهذا الفِكْر أنْ اسْتَباحَ لنَفْسه السُّخْريةَ من القائِلين بالصِّرْفَةِ، مع أنَّ اسْتِعْراضَ أسْمائِهم - كما سنَفْعَلُ بعْد قليل - يُوجِبُ على كلِّ دارِسٍ أنْ يقِفَ مُتأمِّلا ومُقلِّبا للأمْر على وُجُوهِه قبل الحُكْم عليهم بِمُخالفَة الصَّواب، لا الاسْتِهْزَاء؛ كما فعَلَ الأستاذُ الرافعي، الذي ذهَب به العُجْبُ إلى القوْل: "وهُوَ، عنْدَنا، رأْيٌ لو قال به صِبْيَةُ المَكَاتِبِ، وكانُوا همْ الذين افْتَتَحُوهُ وابْتَدَعُوهُ، لكان ذلك مَذْهَبًا مِن تَخَالِيطِهم في بعْض ما يُحاوِلُونَه، إذا عَمَدُوا إلى القوْلِ فيما لا يَعرِفون لِيُوهِمُوا أنَّهم قد عرِفُوا"[17].

ب - القائِلُون بالصِّرْفَةِ: أشَرْتُ، فيما سبَق، إلى أنَّ القوْلَ بِالصِّرْفَةِ وجْهًا من وُجُوهِ الإعْجَازِ القُرْآنيِّ رَأْيٌ مشْهورٌ، إذْ قال به العَدِيدُ من العُلَمَاءِ

المُنْتَمِينَ إلى مُخْتَلَفِ الفِرَقِ العَقَدِيَّةِ الإسْلامِيَّةِ. ومعْنى هذا أنَّ إلْصَاقَ هذه (التُّهْمَةِ) بالنَّظَّامِ بالأخَصِّ، والمُعْتَزِلَةِ عُمُوما غيرُ صَحِيحٍ. أمَّا بالنِّسبة لخَطَإٍ نِسْبَة هذا الرأْي للنَّظَامِ لِوحْدِه، فلِمَا قُلْناهُ من أنَّ الصِّرْفَةَ جمَعَتْ حَوْلَها العدِيدَ من العُلَمَاء، وأمَّا بالنِّسبة لخَطَإٍ تخْصِيصِ المُعْتَزِلَةِ بها، فَلِمَا سبَقَ؛ ولِوُجُود أعْلامٍ مِن المُعْتَزِلَةِ كانُوا يَمْنَعُون القَوْلَ بها وجْهًا للإعْجَازِ القُرْآنِيِّ. وأشْهَرُ هؤُلاء أحَدُ كبارِ المُفَسِّرينَ والبلاغِيِّينَ المُسْلمينَ، وهو الإمامُ جارُ اللهِ مَحْمُود بن عُمَر الزَّمخْشَرِيِّ، وأحَدُ كِبارِ شيُوخِ المُعْتَزِلَةِ، إنْ لم يَكُنْ شيخَها الأوَّل، وهو قاضِي القُضاة عبْد الجَبَّار بن أحمد بن عبْد الجَبَّار الأُسْدَبَادِيُّ[18].

وإنَّ البحْث في المسألة قد قادَني إلى تقْسِيمِ القائِلين بِالصِّرْفَةِ إلى قِسْمَيْنِ:

1- قِسْمٌ يَرى أنَّ العَرَبَ قد صُرِفُوا عن مُعَارَضَةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، مع دُخُولِه في قُدْرَتِهِمْ. ومِنْ أشْهرِ القائِلينَ بهذا الرَّأْيِ، كما قُلْتُ مِرَارًا، إبْراهيمُ بْنَ سَيَّارٍ النَّظَّامُ. ووَافَقَهُ أبو موسى المِرْدَارُ، وبعضُ كبارِ العُلماءِ كما سنَرى فيما سَأَعرِضُ بعد قليلٍ.

2 - وقِسْمٌ يَرَى أنَّ العَرَبَ قد صُرِفُوا عن المُعَارَضَةِ، مع عدَم قُدْرَتِهِم، أو قُدْرَةِ غيرِهم من الخَلْقِ، على الإتْيَانِ بمِثْلِه.

ومن النَّاحِيَّةِ العَمَلِيَّةِ، فإنَّ كثيرا من العُلَماءِ سَوَّى بَيْنَ المَوْقِفَيْنِ في الدِلَالَةِ، واعْتَبَرَ القَوْلَ بأيِّ الرَّأْيَيْنِ صِرْفَةً، ودَلِيلًا على الإعْجَازِ القُرْآنِيِّ؛ لأنَّ العَرَبَ، ما دامُوا لم يَعْمَلُوا على مُضَاهَاةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، فمَعْنى ذلك أنَّهم قد صُرِفُوا عن المُعَارَضَةِ، سواءً أقُلْنا بقُدْرَتِهِمْ على ذلك، أو قُلْنَا بِعَجْزِهِمْ. ولهذا السَّبَبِ قال الإمامُ الماوَرْدِيُّ، بعْدَ أنْ جَعَلَ الصِّرْفَةَ وجْهًا من وُجُوهِ الإعْجَازِ عِنْدَهُ، وبعْدَ أنْ عَرَّف بالمَذْهَبَيْنِ: "والصِّرْفَةُ إعْجَازٌ عَلَى القَوْلَيْنِ مَعًا"[19].

ولِهَذا السَّبَب نفْسِه نَرى الإمامَ البَيْهَقِيَّ يَذْهَبُ إلى شَبِيهٍ لِمَا ذَهَبَ إليه النَّظَّامُ، حيثُ قال: "وأمَّا الصِّرْفَةُ والتَّعْجِيزُ، مع تَوَهُّمِ القُدْرَةِ مِنْهُمْ على الإتْيانِ بمِثْلِهِ، فإنَّما يُعْلَمُ ذلك بعَدَمِ المُعَارَضَةِ، مع توَفُّرِ الدَّوَاعِي وشِدَّةِ الحَاجَةِ إليه. وذلك ما لا يَجُوزُ أن يَشُكَّ فيه عاقِلٌ مِنْ أنَّهم، لو كانُوا قَادِرينَ عليه، لَبَادَرُوا إليه، مع حِرْصِهِمْ على إبْطَالِ دَعْوَتِهِ... ولَمَا خَرَجُوا في أمْرِه إلى نَصْبِ القِتالِ

والتَّغْرِيرِ بالأنْفُسِ... ولَكَانَ ذلك أيْسَرَ عَلَيْهِمْ من مُباشَرَةِ هذِه الخُطُوبِ... فلَمَّا لمْ يفْعَلُوهُ دلَّ على عَجْزِهم عنْ ذلك. وسَبِيلُ هذا سَبِيلُ رجُلٍ عَاقِلٍ اشْتَدَّ به العطَشُ، وبِحَضْرَتِهِ مَاءٌ، فَجَعَلَ يَتَلَوَّى من شِدَّةِ الظَّمإِ، ولا يَشْرَبُ المَاءَ؛ فلا يَشُكُّ شَاكٌّ أنَّهُ عَاجِزٌ عَن شُرْبِهِ، أو مَمْنُوعٌ بِسَبَبٍ يَعُوقُهُ عنه، وأنَّه لمْ يَتْرُكْهُ اخْتِيَارًا... وهذا بَيِّنٌ، والحَمْدُ لِلَّهِ"[20].

ومن كِبارِ العُلماءِ القائِلِين بِالصِّرْفَةِ مع القوْلِ بِالإعْجَازِ البَلَاغِيِّ للكِتابِ العَزِيزِ، في وُجُوهٍ إعْجازِيَّةٍ أخْرى، أحَدُ أئِمَّةِ النَّحْوِ العَرَبِيِّ، وهو أبو الحَسَنِ علِي بن عيسى الرُّمَّانِيُّ المُعْتَزِلِيُّ[21]، حيْثُ قال: "فهِي صَرْفُ الهِمَم عن المُعَارَضَةِ. وعلى ذلك يعْتَمِدُ بعضُ أهْلِ العِلْمِ في أنَّ القُرْآنَ مُعْجِزٌ... وذلك خَارِجٌ عن العَادَة، كَخُروج سائِر المُعْجِزَاتِ التي دَلَّت على النُّبُوَّةِ. وهذا، عنْدَنا، أحَدُ وُجُوهِ الإعْجَازِ التي تظْهَرُ منها للعُقُولِ"[22].

4- ظاهِرَةُ تقْديمِ القَوْلِ بالصِّرْفَةِ على الإعْجَازِ البَلَاغِيِّ:

عَرَضْنا قبْلَ قليل أسْمَاءَ، وبعْضَ أفْكَارِ، علماءَ كانُوا يرَوْنَ أنَّ القُرآنَ الكريمَ مُعْجِزٌ بالوَجْهَيْن معًا، ولكنَّنا لمْ نَجِدْ عنْدَهُم تَقْدِيمًا لأحَدِ الوَجْهَيْنِ على الآخَر؛ وسنَعْرِضُ الآن، تفْصِيلًا، آراءَ غيرِهِم، ممَّنْ تعمَّقَ في بحْثِ الموضوعِ، وكان يَرى مِثْلَ ما رَأوْا، ولكنَّه تَميَّزَ بالقوْلِ بأنَّ بالصِّرْفَةِ أكثرُ دِلالةً على الإعْجَازِ من البَلاغَةِ القُرْآنِيَّةِ. ومن الأئِمَّةِ الأعْلامِ الذين ذَهَبوا هذا المذْهَبَ الإمامُ فخْرُ الدِّينِ محَمَّد بن عُمَر الرَّازِيُّ، حيثُ قال: "القُرْآنُ، لا يخَلو: إمَّا أن يُقالَ بأنَّه كان بالِغًا في الفَصَاحَةِ إلى حَدِّ الإعْجَاز، أوْ لم يَكُنْ كذَلِك. فإنْ كان الأوَّلُ، ثَبَتَ أنه مُعْجِزٌ. وإنْ كان الثَّاني، كانَتْ المُعَارَضَةُ على هذا التَّقْديرِ مُمْكِنَةً، فَعَدَمُ إتْيَانِهم بالمُعَارَضَةِ مع كَوْن المُعَارَضَةِ مُمْكِنَةً، ومع توَفُّرِ دوَاعِيهِم على الإتْيَان بها، أمْرٌ خارِقٌ للعَادَة، فكان ذلِك مُعْجِزًا؛ فثَبَتَ أنَّ القُرْآنَ مُعْجِزٌ على جميع الوُجُوهِ. وهذا الطَّريقُ عنْدَنَا أقْرَبُ للصَّوَابِ"[23].

والحقِيقةُ أنَّ الإمامَ الرازِيَّ، ككَثِيرِينَ غيرِه، وبتَأْثِير منْهَجِه الجدَلِيِّ، قد أبْدَى عجْزًا عن الجمْعِ العلْمِيِّ بيْن القوْلَيْن، بحَيْثُ يَتَنَاسَقُ القوْلُ بِالصِّرْفَةِ مع إثْباتِ الإعْجَازِ البَلَاغِيِّ؛ ولذلك رأيْناهُ مُسْتَعِدًا (للتَّضْحِيَّةِ) بِالإعْجَازِ البَلَاغِيِّ في

القُرْآنِ الكَرِيمِ، ويبْدُو ذلك في إقْرَارِه الضِّمْنِيِّ بأنَّ (بَعْضَ) القُرْآنِ الكَرِيمِ غيرُ بالِغٍ في الفَصَاحَةِ درَجةَ الإعْجَازِ؛ فقَدْ قال، في الرَّدِّ على مُجادِلٍ يَفْتَرِضُ قُدْرَةَ النَّاس على الإتْيان بمَثيلٍ لبَعْضِ السُّوَرِ: "فإنْ قِيل: قَوْلُه: [فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ] يتَنَاولُ سُورَةَ الكَوْثَرِ وسُورَةَ العَصْرِ... ونحنُ نعْلَمُ، بالضَّرُورَةِ، أنَّ الإتْيَانَ بمِثْلِهِ، أو بِما يَقْرُبُ منْه، ممْكِنٌ. فإنْ قلتُم: إنَّ الإتْيانَ بأمْثَالِ هذه السُّوَرِ خارِجٌ عن مَقْدُورِ البَشَر، كانَ ذلك مُكَابَرَةً... قُلْنا: لِهَذا السَّبَبِ اخْتَرْنا الطَّرِيقَ الثانِيَّ، وقُلْنا: إنْ بلَغَت هذه السُّورةُ إلى حدِّ الإعْجَازِ فقد حَصَلَ المقْصُودُ، وإنْ لمْ يَكُنْ الأمْرُ كذلك، كان امْتِنَاعُهُم عن المُعَارَضَةِ، مع شِدَّة دَوَاعِيهم إلى توْهِينِ أمْرِهِ، مُعْجِزًا"[24].

وقد ذهَب الإمامُ أبو محَمَّد علي بنُ حزْمٍ مذْهَبًا عجِيبا في إثْباتِ إعْجَاز القُرْآنِ الكَرِيمِ، فجَعَله مُعْجِزًا بنَظْمه وبإخْباره بالغُيوبِ[25]، ولكنَّه ذهَب، في تَعْليلِ ماهِيَّة المُعجِزِ فيه، إلى إنْكار أنْ يكون إعجازُهُ عائِدًا إلى كوْنِه في أعْلى درَجَاتِ البَلاغَةِ، بلْ إلى صَرْفِ الخلْقِ عن الطَمَعِ في الإتْيَان بمِثْلِه؛ فقَال: "والنَّحْوُ الرَّابعُ: ما وجْهُ إعْجَازِه؟ فقالت طائِفةٌ: وجْهُ إعْجازِه كونُه في أعْلَى مَراتِبِ البَلاغَةِ. وقالت طوَائفُ: إنَّما وجْهُ إعْجازِه أنَّ اللهَ منَع الخلْقَ من القُدرَة على مُعارَضَتِهِ فقط "[26].

وقد ذهَب، بعْدَ ذلك، يَرُدُّ على أصْحاب الرأْيِ الأوَّلِ، وأبْطَلَ بحُجَجٍ جدَليَّةٍ أنْ يكُون القُرْآنُ مُعْجِزًا لكَوْنِه في أعْلى درَجَات البلَاغَةِ.

وليْسَ معْنى ما قُلْنَاهُ أنَّ الإمامَ ابنَ حزم أنْكَر بَلاغَةَ القُرْآنِ الكَرِيمِ، إنْ كان معْنى البَلاغَةِ - وهو مِن معَانيها بلا شَكٍّ- تَبْلِيغُ المُتَكَلِّمِ المعَانِيَ التي يُريدُها، لأنَّه، في هذه الحالة " في الغَايةِ التي لا شَيْءَ بعْدَها"[27]. ولكِنَّ القُرآنَ الكَرِيمَ، مع هذا، ليْس من نوْعِ بلاغَةِ الخلْقِ حَتَّى يثْبُتَ إعْجازُه بمُقارَنَتِه بكَلام المَخْلوقين. ولهَذا، فإنَّ سَبيل إثبات ماهيَّةِ إعْجازِه تتمَثَّلُ في إثْباتِ المُخالَفة المذْكُورة، وخُصُوصا لأنَّه تعالى:" حَالَ بين الخلْقِ وبيْن أنْ يأْتوُا بمِثْلِهِ، ورَفَع عنْهم القوْلَ في ذلك جُمْلَةً"[28].

ورغْم أنَّه يُمكِننِا أنْ نتَقَدَّم بنَقْد علْمِيّ يُبْطِلُ الكَثيرَ من (خَبْطِ) الإمامِ ابنِ حزْمٍ في كثيرٍ من الموْضُوعات التي تحَدَّثَ فيها أثْناء مُناقَشَته لآراء بعْض الفِرَقِ في هذه المسْألة،؛ ولكنَّ الذي يَهُمُّنَا، فيما نحْنُ بِصَدَدِهِ، أنْ نُبَيّنَ أنَّه، تماما مِثْل الإمامِ الرَّازِي، عَجَزَ عن الجمْعِ بيْن القوْل بِالإعْجَازِ البَلَاغِيّ للقُرْآنِ الكَرِيمِ والصّرْفَةِ، فقَدَّمَ الوجْهَ الأخير، وأنكَرَ - عَمَلِيًّا- الوَجْهَ الأوَّلَ؛ رغْم أنَّ مُقدّماتِ ذلك الجَمْعَ كانت في ذهْنِه، ومِنْها، وأهَمُّها، أنَّ القُرْآنَ الكَرِيمَ قد عبَّر عن المعَاني التي أرَادَها، وبلَغَ في ذلك "الغايَةَ التي لا شَيْءَ بعْدَها" كما قال.

ونحْنُ، لو سألْنا الإمامَ ابنَ حزْمٍ، عن (الكَيْفِيَّةِ) التي يثْبُتُ بها الإعْجَازُ البَلَاغِيّ القُرآنِيُّ للمَخْلُوقِينَ، فإنَّنا سَنَجِدُه (يُغْلِقُ) هذا البابَ، بَلْ يَتَبَنَّى فيه رأْيا يَجْعَل إثْباتَه مُستَحِيلا؛ بَلْ إنَّه يُنْكِرُ هذا النَّوْعَ من البَلاغَةِ رأْسًا، رغْم أنَّ أيَّ متمرّسٍ بأسَاليبِ الكَلام، يَسْتَطيعُ أن يتوَقَّفَ عند ما لا حَصْر له من الأمْثِلة على مُبايَنَةِ كَلامِ اللهِ لِكَلام المَخْلوقِين، وأنْ يُثْبِتَ الإعْجَازَ في ذلك، وهو الأمْرُ الذي بيَّنه - باقْتِدارٍ عجِيبٍ أحْيَانًا- عَشَرَاتُ العُلَماءِ المُسْلِمينَ

نسْتَطيع أنْ نحْكُم، إذَنْ، أنَّ الإمامَ ابنَ حزْمٍ قدْ (أنْكَرَ) البَلاغَةَ المُعْجِزَةَ للقُرْآنِ الكَرِيمِ، مُقَدّما عليْها فكْرَتَه عنْ الصّرْفَةِ. وعلى كُلّ حالٍ، فقد صَرَّح بذَلِك تصْرِيحًا في العَديدِ من المواضِع، وبُرْهان ذلك عنْدَه : "أنَّ اللهَ حَكَى عنْ قومٍ من أهْلِ النَّارِ أنَّهم يُقولون: [لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ. وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ. وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ. وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ. حَتَّى أَتَانَا الْيَقِين]... فكَانَ هذا كُلُّه، إذا قالَه غيْرُ اللهِ عزَّ وجَلَّ غَيْرَ مُعْجِزٍ بلا خِلافٍ، إذْ لم يقُلْ أحدٌ من أهْلِ الإسْلامِ إنَّ كلامَ غيرِ اللهِ مُعْجِزٌ، لكنْ لَمَّا قالَهُ اللهُ تعالى، وجَعَلَه كلاما لَهُ، أصَارَهَ مُعْجِزًا، ومَنَعَ من مُمَاثَلَتِهِ"[29].

ولا مَنَاصَ من التَّنْبيه، مجدَّدًا، إلى ما أشَرْنا إليه فِيما سبَقَ، وهُوَ تقْريرُ عَجْزِ الكَثِيرين عن الجمْعِ بين هذين الوَجْهَيْنِ الإعْجازِيَيْنِ. ولِهَذا، فقَدْ بَدَا من المَنْطِقِيّ أنْ يَنْتَهِيَ البحْثُ الإسْلامِيُّ في المسْألة، إمَّا إلى تقْدِيم الصّرْفَةِ مع (التَّضْحِيَّةِ) بِالإعْجَازِ البَلَاغِيّ، أو (اسْتِبْعَادِ) القوْلِ بِالصّرْفَةِ؛ لأنَّها تؤَدّي، حَسْبَ العجْزِ الذي لاحظْناهُ، إلى إنْكارِ الإعْجَازِ البَلاغِيّ القُرْآنِيّ. وعبارَةُ الإمامِ

القُرْطُبِيّ تُلَخِّصُ أحْسَنَ تلْخِيصٍ هذا المَوْقِفَ، إذْ قال في معْرِضِ إنْكارِه للصِّرْفَةِ:" وهذا فاسِدٌ، لأنَّ إجْماعَ الأمَّةِ... أنَّ القُرْآنَ هو المُعْجِزُ؛ فلَوْ قُلْنَا: إنَّ المَنْعَ والصِّرْفَةَ هو المُعْجِزُ لخَرَجَ القُرْآنُ عن كَوْنِهِ مُعْجِزًا، وذلك خِلافُ الإجْمَاعِ... وإذْ كان كَذَلِك، عُلِمَ أنَّ نفْسَ القُرْآنِ هو المُعْجِزُ، لأنَّ فَصَاحَتَهُ وبَلاغَتَهُ أمْرٌ خارِقٌ للعَادَةِ"[30].

5- الجَاحِظُ وحَلُّ الإشْكَالُ:

أثْبَتْنَا، حَتَّى الآن، أنَّ القوْلَ بِالصِّرْفَةِ وجْهًا لإعْجازِ القُرْآنِ الكَرِيمِ ليْس قوْلا للنَّظَّامِ وحْدَهُ، كما أثْبَتْنَا أنَّ إنْكارَهُ لبَلاغَتِه المُعْجِزَةِ مَذْهَبٌ مُنْتَشِرٌ بين عُلماءِ الإسْلامِ المُنْتَمِينَ إلى العَدِيدِ من الفِرَقِ. ومن المُؤَكَّد أنَّ هذا، وإنْ كانَ مُفِيدا للمُهْتَمِّينَ بالدِّراسَاتِ القُرْآنِيَّةِ، وهو يُنْعِشُ عُقُولَهُمْ، ويُخَلِّصُها ممَّا بها من التَّسَرُّعِ في (الاتِّهَامِ)؛ إلا أنَّ ما حقَّقْناهُ يبْقَى غيرَ كافٍ، ذلِك أنَّ المُشْكِلَةَ ما زالَتْ مَطْرُوحةً. وأخْطَرُ من هذا، فإنَّ ما انْتَهَيْنا إليه مُضِرٌ بالقُلوبِ، قُلوبِ المُؤْمِنِينَ من الدَّارِسين لأنَّه ألْقَى فيها (حَيْرَةً)، يُبَرِّرُها عَدَمُ بيَانِ (كَيْفِيَةِ) الإعْجَازِ بالصِّرْفَةِ، و(عَدَمُ القَطْعِ) في مَسْأَلَةِ (التَّوْفِيقِ) بَيْنَهَا وبَيْن ثُبُوتِ الإعْجَازِ البلاغِيّ؛ وهو الأمرُ الذي من المُمْكِن أنْ يَجْعَلَ بعْضَ العُقولِ (مُضْطَرَّةً) إلى العَوْدة إلى تقْديم أحَدِ هَذَيْنِ الوَجْهَيْنِ من وُجُوهِ الإعْجَازِ القُرْآنِيّ، وإنْكَارِ (ما يَبْدُو) أنَّه (ضِدٌّ) له.

ونُبادر إلى القوْلِ بأنَّ ما لاحَظْناه من عَجْزِ البحْثِ العِلْمِيّ في الّدراسَاتِ القُرْآنِيَّةِ في (حَلِّ) هذه المُشْكِلَةِ، أيْ الجَمْعِ بين القوْلِ بِالإعْجَازِ البَلَاغِيّ للقُرْآنِ الكَرِيمِ، وهي حقِيقةٌ من حقائِقِ الكِتابِ العَزيزِ، والقوْلِ بِالصِّرْفَةِ، وهي حَقِيقةٌ من حَقائِقِه، وحَقِيقةٌ من حَقائِق تاريخِ الدَّعْوةِ النَّبَوِيَّةِ، أو تَاريخِ القُرْآنِ الكَرِيمِ كُلِّه؛ وإنْ كانَ غَيْرَ ظاهِرٍ حَاليًا، فإنَّ الجَمْعَ العِلْمِيَّ العَبْقَرِيّ بيْنَهُما قد وَقَعَ في الفِكْرِ الإسْلامِيّ، وفي عهدٍ مُبَكِّرٍ، رغْم جَهْل الدَّارِسِين القُدَامَى والمُحْدَثِينَ لذلك.

لقد اسْتطاعَ شيْخُ البَلاغِيِّين المُسْلِمين بِدُون مُنازعٍ، أبو عُثْمَانَ عَمْرُو بْنُ بَحْرٍ الجَاحِظُ أنْ يَسْتَمْسِكَ بالوَجْهَيْن الإعْجَازِيَيْنِ المَذْكُورَيْنِ، وأنْ يَسْتدِلَّ على صِحَّة الجَمْعِ بيْنَهما، وأنْ يُقدِّمَ ذلك تَقْديما عِلْمِيا سَلِيما ومُقْنِعًا تَمَامَ الإقْناعِ.

ومن المعْلُوم أنَّ الجَاحِظَ يُعَدُّ مُنْشِئًا للبَحْثِ البَلَاغِيّ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وبالتَّالي في الدِّراسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ القُرْآنِيَّةِ، أو العَكْسُ، فإنَّ تَدَاخُلَ البَحْثَيْن واقِعةٌ مُؤَكَّدةٌ. وهُوَ، بهذا الوصْفِ، أثْبَتَ في كَثيرٍ من المَوَاضِعِ، في الكَثِير من كُتُبِهِ، بَلاغَةَ القُرْآنِ الكَرِيمِ التي تَصِلُ إلى حَدِّ الإعْجَازِ؛ كما نَبَّهَ على احْتِفَاءِ هذا الكتابِ السَّمَاوِيّ بالبَيَانِ، ونُزولِه في قَوْمٍ بُلَغَاءَ، شَدِيدِي الخُصُومَةِ، يَسْتَخْدِمُونَ من أجْل الغَلَبَةِ فيها كُلَّ الوَسَائِلِ، ومن أهَمِّها ما (يُنْتِجُه) اللِّسَانُ. وقد اسْتَدَلَّ على ذلك بما وَرَدَ عن العَرَبِ، وبما وَرَدَ في التَّنْزِيلِ نَفْسِهِ، وذلك مِثْل قوْلِه تَعَالَى في سُورَةِ الأحْزَابِ: [فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ سَلَقُوكُمْ بِأَلْسِنَةٍ حِدَاد]، وقَوْلِه تَعَالَى في سُورَةِ مَرْيَمَ: [فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لِتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ وَتُنْذِرَ بِهِ قَوْمًا لُدًّا]، وقوْلِه تَعَالَى في سُورَةِ الزُّخْرُفِ: [بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ]...[31].

ولم يكتَفِ الجَاحِظُ بالبحْثِ النَّظَرِيّ، بل عَمِلَ - مُعْتَمِدا على عِلْمه الواسِع بفُنون الكَلَامِ وحِسِّهِ النَّقْدِيّ المُرْهَفِ- على اسْتِخْراج بعْض أوْجُهِ البَلاغَةِ القُرآنِيَّةِ، وخَصَّ هذا الموْضُوع بكِتَابٍ هو (نَظْمُ القُرْآنِ)، أبْدعَ فيه أُصُولا احْتَذَاها العُلَمَاءُ المُسْلِمون بعْدَه. وقد قرَّرَ فيه، كما قَرَّرَ في غيْرِه من كتُبه أنَّ ما يدُلُّ على صِدْقِ "الكِتَابِ المُنَزَّلِ، نَظْمُه البَدِيعُ الذي لا يَقْدِرُ على مِثْلِهِ العِبَادُ، مَعَ ما سِوَى ذلِك من الدَّلائِلِ التي جَاءَ بها مَنْ جَاءَ بِهِ"[32].

والجَاحِظُ، مع هذا، لمْ يَرَ أيَّ تَنَاقُضٍ في القوْل بِالصّرْفَةِ مع قَوْلِه بإعْجازِ البَلاغَةِ القُرآنِيّةِ؛ لأنَّه وضَع في الاعْتِبار شيْئا لم يَنْتَبِهْ إلَيْهِ أحَدٌ من الدَّارسِين للموْضُوع، وهو تَأْثِيرُ مُضاهَاةِ العَرَبِ للقُرْآنِ الكَرِيمِ، إنْ وُجِدَتْ، ومهْما كانَت هذِه المُضَاهاةُ، على الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ.

وقدْ اسْتَقرأ الجَاحِظُ تَاريخَ الدَّعْوةِ المُحَمَّدِيَّةِ، وعَلِم، كما عَلِمَ غَيْرُه من النَّاسِ، أنَّ النَّبِيَّ قد أوْرَدَ على العَرَبِ شَيْئا لم يَشْهَدْ التاريخُ له مَثِيلا[33]، حيث تَحَدَّاهُم أنْ يأْتوا بمَثيلٍ للكَلام الذي جاءَهُم به، كما تَحَدَّى الخَلْقَ أجْمَعين؛ وهو الأمْرُ الذي يعْني أنَّه مازال قائِما، وسيَبْقى، إلى أنْ تقُومَ السَّاعَةُ. وإنّي، أؤَكِّد هنا أنْ لنْ يستَطيعَ الخلْقُ أجمعين، بالفِعْل، أنْ يأتوا بمَثِيلٍ لآياتِ الذِّكْر الحَكيم، لأنَّه يتجَاوزُ فيما لا يُمْكِنُ حَصْرُهُ مِنَ المَوْضُوعَاتِ قُدُرَاتِ الخَلْقِ.

وعلى كُلّ حالٍ، فإنَّ الآياتِ التي سَجَّلَتْ هذا التحَديّ للعَرَبِ ما زالت مُدَوَّنةً في الكِتاب العَزيز. ومنْها قوْلُه تَعَالَى في سُورَةِ الطُّور: [أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ. فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ]، ومنها في سُورَةِ هُودٍ: [أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ]، ومنها في سُورَةِ البَقَرَةِ: [وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ]، ومنها في سُورَةِ يُونُس: [أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ]. كما أنَّ ما هُو تَحَدٍ عَامٍ، أيْ للخَلْقِ، ما زال قائِمًا، فإنَّنا نَجِدُ في سُورَةِ الإسْرَاءِ قوْلَه تَعَالَى: [قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا].

وقد رَأَى جُمْهُورُ العُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ في هذا التَّحَدّي وَجْهًا من وُجُوهِ الإعْجَازِ القُرآنِيّ. وهذا لا يُمْكِنُ أن يَكُونَ صَحِيحًا. وأُحِبُّ، هنا، أنْ أَرُدَّ على مِثْلِ هذا الزَّعْمِ بِعِبارَةٍ كَثِيرًا ما كَان يُرَدِّدُها الإمامُ ابنُ حزمٍ، وهِي أنَّ مُجَرَّدَ الدَّعْوَى "لا يَعْجِزُ عَنْهَا أحَدٌ".

وبالفِعْلِ، فإنَّ الذي يَدُلُّ على الإعْجَازِ ليس مُجَرَّدَ التَّحَدي، بلْ انْعِدامُ المُعَارَضَةِ، مع أنَّ العَرَبَ كانوا، كما يقُول الإمِامُ الزَّمَخْشَرِيُّ:" أكْثَرَ من حَصَى البَطْحَاءِ، وأوْفَرَ عدَدًا من رِمَالِ الدَّهْناءِ، ولمْ ينْبِضْ منْهم عِرْقُ العَصَبِيَّةِ مع اشْتِهارِهم بالإفْرَاطِ في المُضَادَّة والمُضَارَّة... ورُكُوبُهم في كُلّ ما يَرُومُونه الشَّطَطَ. إنْ أتاهم أحَدٌ بمَفْخَرَةٍ، أتَوْهُ بمَفاخِرَ، وإنْ رمَاهم بمَأثَرَة، رمَوْه بمآثِرَ. وقد جرَّدَ لهم الحُجَّةَ أوَّلا، والسَّيْفَ آخِرا، فلَمْ يُعارِضوا إلا السَّيْفَ وَحْدَهُ"[34].

ومَوْضُوعُ هذه الظَّاهِرَةِ، كما رأيْنا، هو ما اخْتَلَفَ حوْلَه عُلَماءُ الإسْلام، بين قائِلٍ بأنَّ السَّببَ الذي دَعَا العَرَبَ إلى ترْك المُعَارَضَةِ للقُرْآنِ الكَرِيمِ هو إعْجَازُهُ البَلَاغِيُّ، وبيْن قائِلٍ بِالصِّرْفَةِ. وهنا بالذَّات، تَبْدو عبْقَرِيَّةُ الجَاحِظِ للعَيَانِ، حيثُ أخْرَجَ نفسَه من الدَّائِرَة المُغْلَقَةِ التي وضَع فيها العُلَماءُ أنفُسَهم،

حيْثُ لم يَفْصِلُوا بين الاسْتِدلال لكُلّ وجْهٍ من هذَيْن الوَجْهَيْن بشَكْلٍ مسْتَقِل تمامًا عن الوَجْهِ الآخر؛ فكان إثْبات الإعْجَازِ البَلَاغِيّ، عند بعْضِهم، نافِيًا للصّرْفَةِ، أو كان القوْل بِالصّرْفَةِ، عند البعْضِ الآخَر، نافِيا للإعْجَازِ البَلَاغِيّ.

أمَّا بالنِّسْبَةِ للجَاحِظِ، فإنَّه لمْ يَقِف هذا الموْقِفَ مُطْلقا، بلْ رأَى في عدَم المُعَارَضَةِ (نَفْسِهَا) صَرْفا إلَهِيًّا للعرَب عن (مُجَرَّدِ مُحَاوَلَةِ) الاسْتِجابة للتَّحَدّي القُرْآنِيّ، لا أنْ يأْتُوا (بالفِعْلِ) بمِثْلِهِ. وهذا هو معْنى الصّرْفَةِ عنْدَهُ. أمَّا، إنْ فرَضْنا أنَّ العَرَبَ لم يكُونُوا مَصْرُوفين عنْه، فإنَّهم لمْ يَكونُوا يَسْتَطِيعون أنْ يأتُوا بمِثْل القُرْآنِ، ولو اجْتَمَعَ إليهم الخَلْقُ كلُّهم. وهذا معْنى الإعْجَازِ البَلَاغِيّ عِنْدَه، وعِنْدَ غيرِه.

أمَّا عن الأمْرِ التي جَعَلَ المتَكَلِّمَ بالقُرْآنِ يَصْرِفُ العَرَبَ عن مُجَرَّدِ مُحاوَلة مَضَاهاتِه، فإنَّ الجَاحِظَ يُقَدِّمُ له تعْليلا عِلْمِيا بدِيعًا، وهو أنَّ العَرَبَ لوْ كَانُوا قد جَاءوا لِرَدِّ التَّحَدّي القُرْآنِيّ (بِأَيّ شَيْءٍ)، مهْما كانت (مُشَابَهَتُهُ) للقُرْآنِ الكَرِيمِ (مُنْعَدِمَةً)؛ فإنَّ ذلك سيَكُون (طعْنًا) في (التَّحَدّي). وأكبَرُ من ذلِك، إلى مُحَاكَمَةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ وما يُفْتَرَضُ أنَّ العَرَبَ قد جاءُوا بِهِ على وجْهِ رَدِّ التَّحَدّي إلى العَرَبِ أنفُسِهم. وفي هذا، إضافة إلى مُعَادَلَة كَلام اللهِ عَزَّ وجَلَّ بِكَلام المَخْلُوقِين، تضْييعُ للدَّعْوَةِ المُحَمَّدِيَّةِ، إذْ لا يُؤْمَنُ تغْلِيبُ جَاهِلٍ أو حَاقِدٍ لهذا الكَلام على القُرْآنِ الكَرِيمِ؛ فَتَتَحَقَّقُ الفِتْنَةُ، وما يَنْجَرُّ عن ذلك من (التَّنْفيرِ) عن القُبُول من الرَّسُول صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال الجَاحِظُ، مُجْمِلًا بأُسْلُوبِهِ البَلِيغِ ما فصَّلْناه بعِبَارَتِنَا، في الرَّدِّ على مُنْكِري كُلّ صرْفٍ للهِ تَعالى العبادَ عَمَّا أرادَ، ومِنْه ما يتَعَلَّقُ بِمَوْضُوعِنَا:" ومِثْلُ ذلِك ما رُفِعَ من أوْهَامِ العَرَبِ، وصَرْفِ نفُوسِهِمْ عن المُعَارَضَةِ للقرآن، بَعْدَ أنْ تَحَدَّاهُم الرَّسُولُ بِنَظْمِهِ، ولِذَلِكَ لمْ نَجِدْ أحَداً طَمِعَ فِيهِ، ولوْ طَمِعَ فِيه لتَكَلَّفَهُ؛ ولَوْ تَكَلَّفَ بَعْضُهُمْ ذلِك فَجَاءَ بِأَمْرٍ فِيهِ أدْنَى شُبْهَةٍ لَعَظُمَتْ القِصَّةُ على الأعْرَابِ وأشْبَاهِ الأعْرَابِ والنِّسَاءِ وأشْبَاهِ النِّسَاءِ؛ ولَأَلْقَى ذلِك لِلْمُسْلِمِينَ عَمَلاً، ولَطَلَبُوا المُحَاكَمَةَ والتَّرَاضِي بِبَعْضِ العَرَبِ، ولَكَثُرَ القِيلُ والقَالُ... فكَانَ لِلَّهِ ذلِك التَّدْبِيرُ - أي بأنْ صَرَفَهُمْ عنْ المُحَاوَلَةِ- الذي لا يَبْلُغُهُ العِبَادُ، ولَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ"[35].

وتَبَيَّن بهَذا أنَّ الجَاحِظَ قد وضَعَ نظَرِيَّةَ الصِّرْفَةِ في مُسْتَوى آخر، مُخْتلِفٍ تمامًا عن المُسْتَوى الذي وضعَها فيه جُمْهُورُ عُلَماءِ الإسْلامِ، واسْتَطَاعَ لِهذا أنْ يجْمَعَ القوْلَ بالنَّظْمِ المُعْجِزِ للقُرْآنِ الكَرِيمِ إلَيْهَا جَمْعًا مُوَفَّقًا. وهو الأمْرُ الذي يَدلُّ على أنَّ ذوْقَه الفَنِّيَّ العالِيَ، الحاصِلَ عن علْمٍ حقِيقِيٍّ بفُنون القوْل، قد قادَه إلى تقْرير تسَامِي بيَانِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، مُطْلَقًا، عمَّا سِواه. ومن ناحيَةٍ أخْرى، فإنَّ تأمُّلَه العَمِيقَ، الحاصِلَ عن علْم حقِيقِيٍّ بالعَقائِدِ؛ إضافةً إلى عِلْمِهِ بخَبَايا النُّفوسِ وطبَائِعِ الأشْياءِ قد هَدَاه إلى القوْل بِالصِّرْفَةِ؛ التي لا تَعْنِي عنْدَهُ، كما بيَّنَّا، أنَّ العَرَبَ كانُوا قادِرين على الإتْيَانِ بمِثْل القُرْآنِ الكَرِيمِ؛ بلْ هي وسِيلَةُ تفْسِيرٍ لإمْسَاكِ العَرَبِ عن مُجَرَّدِ مُحَاوَلَةِ مُضَاهَاتِه، مَهْما كانت قيمَةُ الناتِجِ عنها. وهو الأمْرُ الذي كانوا، وهذا بدِيهِيٌّ، يَسْتطِيعُونَه لوْلا أنْ مَنَعَهُمْ اللهُ، تعظِيمًا لشَأْنِ كِتابِه، وتحْقيقًا لحُجِّيَّة التَّحَدِّي النَّبَوِيِّ.

لقد كان الجَاحِظُ يَعِي تمَامَ الوعْيِ، عند بحْث المسألة، حُضُورَ حقيقَةَ عظَمَةِ كلام اللهِ تعَالى، والمَصْلَحَةَ المُتَمَثِّلَةَ في تيْسِيرِ دعْوَةِ النَّبِيِّ الكَرِيمِ إلى الإسْلامِ، ولهذا اسْتَطَاع أنْ يَأتِيَ بتَفْسِيرٍ أرْضَى به كلَّ الحَقائِقِ المَاثلَةِ فيها. وهو ما لا نَسْتَطيع أنْ نقُولَه عن تنْظِيرَاتِ غيرِه من العُلَماء الذي عرَضوا لهذه المسألة بالبحْث، فوَقَعُوا في التَّناقُض، وألَّفُوا رُكامًا من الأخْطَاء، وحَتَّى الأمُور التي أصَابُوا فيها عيْنَ الحقِّ كانت، دائما، عوْرَاء. ومثالُ ذلك ما أوْرَده الإمامُ الرَّازي، وغيْرُه كَثِيرُونَ، عِنْدَما راح يُثْبِتُ أنَّ علِمَ البُلَغاءِ بِنُزُولِ ما يأْتي به العامِلُون على مُضاهَاة القُرْآنِ الكَرِيمِ هو ما منَعَ العَرَبَ من المُحاوَلَةِ[36]؛ ولمْ ينتبِهْ إلى أنَّ هذا الأمْرَ، لو وَقَعَ، لكَان فيه فَتْحُ لبابِ فِتْنَةٍ عظِيمَةٍ، تَصُدُّ الناسَ عن تَعَالِيمِ القُرآنِ.

وقد يقُول قائِلٌ هنا: إنَّ ما جئتَ به من عرْضٍ لموْضُوع الصِّرْفَةِ جَمِيلٌ،كما أنَّ ما بيَّنْتَ من فِكْرَةِ الجَاحِظِ يبْدُو عِلْمِيًّا، لولا أنَّكَ نَسَيْتَ أنْ تُشِيرَ، ولمْ تضَعْ – والجاحِظَ - في الحُسْبَان تلك النُّصُوصَ المَنْسُوبَةَ، حصْرًا حَسْبَ ما بلَغَهُ عِلْمي، إلى الكذَّابِ مُسَيْلِمَةَ، والتي يُوجَدُ فيها ما يُبْطِلُ كُلَّ ما أرَدْتَ أنْ توهِمَنا بِصَلاحِيَتِه لتَسْوِيغِ التَّسْلِيمِ بِالصِّرْفَةِ وَجْهًا للإعْجَازِ القُرْآنِيِّ.

وبالفِعْلِ، فإنَّ الناظِر في كُتُبِ الحدِيث والسِّيرة يَجِدُ فيها بعضَ أخْبارِ مُس]لِمَةَ الكَذَّابِ وادِّعَائِه للنُّبَوَّةِ[37]، وإنَّ المُطالِعَ لبَعْض كُتُبِ التَّاريخ يَجِدُ فيها بعْضَ النُّصُوصِ المَسْجوعَةِ المَنْسُوبَةِ إليْه[38]. فهَلْ في وُجُودِ هذه النُّصوصِ نقْضٌ للقوْلِ بِالصّرْفَةِ؟

لا بُدَّ أنْ نُشِير، أوَّلا، إلى أنَّ مثْلَ هذه النُّصُوصِ القَلِيلَةِ والقَصِيرَةِ المنْسوبَةِ لِمُسَيْلِمَةَ الكَذَّابِ قدْ لاقَتْ قُبُولا لدَى العُلَماءِ المُسْلِمين القُدَامى والمُحْدَثِينَ الدارِسِينَ للإعْجازِ القُرْآنِيّ. وقدْ اضطَرَّتْهم إلى البَحْث عن مَخارِجَ لتَفْسِير وُجُودِها، فذَهَبَ المُحَدِّثُ الكَبيرُ أبو سُلَيْمان الخَطَّابي في مُنَاقَشَتِه للمَسْألَةِ إلى الحُكْمِ بأنَّه كَلامٌ غَثٌّ مُتَكَلَّفٌ لا يَصْلُحُ لِمُضَاهاةِ آياتِ الذِّكْرِ. قال: "ما أنْكَرْتُمْ أنَّ المُعَارَضَةَ قد حَصَلَتْ... نحْوَ ما حُكِيَ عن مُسَيْلِمَةَ من قوْله: "يا ضِفْدَعُ، نِقِّي، كمْ تَنِقِّينَ، لا الماءَ تُكَدِّرِينَ، ولا الوَارِدَ تُنَفِّرِينَ"... قيل: أمَّا قولُ مُسَيْلِمَةَ في الضِّفْدَعِ، فمَعْلُومٌ أنَّه كلامٌ خَالٍ من كُلِّ فائِدَةٍ؛ لا لَفْظُهُ صَحِيحٌ، ولا مَعْنَاهُ مُسْتَقِيمٌ... وإنَّما تَكَلَّفَ هذا الكَلَامَ الغَثَّ لأجْلِ ما فيهِ من السَّجَعِ..."[39]، ثم قال:"وأيُّ بلاغَةٍ في هذا الكَلامِ، وأيُّ مَعْنَى تَحْتَهُ، وأيُّ حِكْمَةٍ فيه حَتَّى يُتَوَهَّمَ أنَّ فيه مُعَارَضَةً للقُرْآنِ"[40].

وقد أوْرَدَ الأستاذ الرَّافِعِيُّ بَعْضَ أسْجَاعِ مُس]لِمَةَ الكَذَّابِ، واعْتَبَرَهَا (مُعَارَضَةً) للقُرْآنِ الكَرِيمِ، ولذَلك (اجْتَهَدَ) في الرَّدِّ علَيْها، فقال: "على أنَّ التَّارِيخَ لا يَخْلُو من أسْمَاءِ قَوْمٍ قَدْ زَعَمُوا أنَّهُم عَارَضُوا القُرْآنَ، فمِنْهُم مَنْ ادَّعَى النُّبُوَّةَ، وجعَل مَا يُلْقِيهِ مِنْ ذلك قُرْآنًا كَيْ لا تَكُونَ صَنْعَتُهُ بلا أدَاةٍ... وقد زَعَمَ مُسَيْلِمَةُ الكَذَّابُ الكَذَّابُ أنَّ لَهُ قُرْآنًا نَزَلَ عَلَيْهِ من السَّماءِ، ويَأْتِيهِ بِهِ مَلَكٌ يُسَمَّى رَحْمَانُ؛ بَيْدَ أنَّ قُرْآنَه كان فُصُولًا وجُمَلًا... وكُلُّهَا ضُرُوبٌ من الحَمَاقَةِ"[41].

ومعْنى ما أوْرَدْناه قبْل قلِيلٍ عن الخطَّابي والرافِعي أنَّ الفِكْرَ الإسْلَامِيَّ قد سَلَّمَ بصِحَّةِ ما رُوِيَ عن مُسلِمَةَ الكَذَّابِ من أسْجَاعٍ، وذهَب يَحْكُمُ بأنَّ صاحِبَها أراد (مُضَاهَاةَ) القُرْآنِ الكَرِيمِ. ولأنَّ هَذَيْنِ العالِمَيْنِ كانا من القائِلِينَ بِالإعْجَازِ البَلَاغِيّ، المُنْكِرِينَ للقَوْلِ بِالصّرْفَةِ؛ فقد كان لِزَامًا عليهِمَا، بعد التَّسْلِيمِ بِمَا وَرَدَ، أنْ يَرُدَّا رَدًّا مُنَاسِبًا لِمَذْهَبِهِمَا، فحَكَمَا على هَذِهِ النُّصُوصِ بأنَّهَا مُتَكَلَّفَةٍ

الأسْلُوبِ، ضَحْلَةِ المَعَانِي، وبالتَّالِي فَهِيَ لا تَصْلُحُ شَاهِدًا على قُدْرَةِ الخَلْقِ على الإتْيَانِ بِمَثِيلٍ للقُرْآنِ الكَرِيمِ.

ورغمَ أنّي لا أُوَافِقُ الجَاحِظَ في تسْلِيمِه بصِحَّة وُرُود هذه النُّصُوصِ عن مُسلِمَةَ الكَذَّابِ، كما لا أُوافِقُ كُلَّ من سَلَّمَ بِصِحَّةِ نِسْبَتِهَا إلى قَائِلِهَا المَزْعُومِ، وذلِك لِعَدَمِ وُرُودِها من طَرِيقٍ يَطْمَئِنُّ إليه العُلَمَاءُ، بَلْ إنَّ إمَامَ السِّيرَةِ النَّبَوِيَّةِ، ابْنَ إسْحَاقَ، جَاءَ بِشَيْءٍ منْها، ثم قال: "فَاللّهُ أَعْلَمُ أَيُّ ذَلِكَ كَانَ"[42]، وهذه عِبَارَةُ تَضْعِيفٍ. رغْمَ هذا، إلَّا أنَّ تَفْسِيرَ الجَاحِظِ لِوُجُودِها كان عِلْمِيًّا، ومُوَافِقًا لِنَظْرَتِهِ في الإعْجَازِ بِالصِّرْفَةِ. إنَّهَا، عِنْدَهُ، قَدْ أَلْقَتْ (الشُّبَهَ) (بِالفِعْلِ) على أصْحَابِ مُسَيْلِمَةَ الكَذَّابِ، وتَعَلَّقُوا بها رغْم أنَّ كُلَّ مَنْ سَمِعَهَا كان يَعْلَمُ " أنَّه إنَّما عَدَا عَلَى القُرْآنِ فَسَلَبَهُ، وأَخَذَ بَعْضَهُ، وتَعَاطَى أنْ يُقَارِنَهُ"[43]. ولَيْسَ لي، بعد هذا، إلَّا أنْ أتَسَاءَلُ: إنْ كانَ ما قالَهُ الجاحِظُ صَحِيحًا، فَكَيْفَ كان سَيَكُونُ حَالُ الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ إلى القُرْآنِ الكَرِيمِ، لَوْ أنَّ مِثْلَ هذا السَّخَفِ كان من صَنِيعَةِ القُرَشِيينَ، وفي بِدَايَتِهَا ؟.

6- مَوْتُ النَّظَرِيَّةِ الجَاحِظِيَّةِ واسْتِمْرارُ الخَطَإ:

وأخِيرًا، ورَغْمَ إبْدَاعِ الجَاحِظِ في وَضْعِ نَظَرِيَّةٍ وَفَّقَ فِيهَا، وبأدِلَّةٍ عِلْمِيَّةٍ سَلِيمَةٍ، بَيْنَ القَوْلِ بِالصِّرْفَةِ والإعْجَازِ البَلاغِيِّ للقُرْآنِ الكَرِيمِ؛ فَقَدْ حَدَثَتْ رِدَّةٌ في الفِكْرِ الإسْلامِيِّ، بَيَّنَّا بَعْضَ أسْبَابِهَا فِيمَا سَبَقَ، جَعَلَتْ عُلَمَاءَ المَذَاهِبِ الأكْثَرِ انْتِشَارًا، بَعْدَ انْحِسَارِ فِكْرِ المُعْتَزِلَةِ، يَحْصِرُون معنى الصِّرْفَةَ فِي الكَيْفِيَّةِ التي فهِمَها بِها النَّظَّامُ. وقدْ انْصَرَفَ الكَثِيرُونَ، بَعْدَ هذا، إلى رَدِّ مَا زَعَمَهُ من قُدْرَةِ العَرَبِ عَلَى الإتْيَانِ بِمَثِيلٍ لِبَلاغَةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ.

ولَمْ يَشْفَعْ للجَاحِظِ أنْ كانَ أوَّلَ من رَدَّ قَوْلَ النَّظَّامِ[44]، كما لَمْ تَشْفَعْ لَهُ عَبْقَرِيَّةُ ما جَاءَ بِهِ، فأهْمَلَ الفِكْرُ الإسْلامِيُّ نَّظَرِيَّتَهُ هذه، كما أهْمَلَ الكَثِيرَ من تَفْسِيراتِهِ العبْقَرِيَّةِ لكثيرٍ من المَسَائِلِ الإسْلامِيَّةِ. وعلَى الرَّغْمِ من وُجُودِ بعْضِ العُلَمَاءِ الذين نَسْتَطِيعُ عَدَّ أفْكَارِهِمْ إثْرَاءً لها، مثلَ الرَّاغِبِ الأصْفَهانيِّ، الذي كان يَقُول بِالإعْجَازِ البَلَاغِيِّ والصِّرْفَةِ معا، فكَتَبَ: "وأمَّا الإعْجَازُ المُتَعَلِّقُ بِصَرْفِ النَّاسِ عن مُعَارَضَتِهِ فَظَاهِرٌ أيْضًا، إذَا اعْتُبِرَ. وذَلِكَ أنَّهُ مَا من صِنَاعَةٍ... إلا

وبَيْنَهَا وبَيْنَ قَوْمٍ مُنَاسَبَاتٌ خَفِيَّةٌ، واتِّفَاقَاتٌ إلَهِيَّةٌ... فَلَمَّا رَأَيْنَا أهْلَ البَلاغَةِ والخَطَابَةِ... لَمْ تَهْتَزْ غَرَائِزُهُمْ للتَّصَدِّي لِمُعَارَضَتِهِ لَمْ يَخْفَ على ذِي لُبٍّ أنَّ صَارِفًا إلَهِيًّا صَرَفَهُمْ عن ذَلِكَ. وأَيُّ إعْجَازٍ أَعْظَمُ من أنْ يَكُونَ أَعْظَمُ البُلَغَاءِ مُخَيَّرَةً في الظَّاهِرِ... ومُجْبَرَةً في البَاطِنِ"[45].

رغْمَ هذا، فإنَّ عَدَمَ إثْرَاءِ العُلَمَاءِ للنَّظَرِيَّةِ، بَلْ إنَّهُم – حسَبَ عِلْمِي- لمْ يَعْرِضُوهَا، ولوْ مُجَرَّد عَرْضٍ؛ قَدْ كَانَ سَبَبًا فِي جَهْلِ النَّاسِ، في القَدِيمِ والحَدِيثِ، بها.

الخاتمة:

تَبَيَّنَ لنا بعْد البَحْثِ في هذا الموْضُوعِ أنَّ هناك جُمْلَةً من الأخْطاء قدْ صاحَبَتْ الكِتابَةَ فيه. ومِن أهمِّها نِسْبَةُ نظَرِيَّةِ الإعْجازِ بالصِّرْفَةِ إلى النَّظَّام، أوْ إلى مجْهُولِينَ، إضافَةً إلى ضُعْفِ الاسْتِدْلالِ على رَدِّها، والعَجْزِ عن تجاوُزِ ما بَدا أنَّه تنَاقُضٌ بيْنَ هذا الرَّأْي وإثْبَاتِ الإعْجَازِ البَلاغِيِّ للقُرْآنِ الكَرِيمِ. وقد أثْبَتْنَا أنَّ تَبَنِّيَ القوْلِ بالصِّرْفَةِ مذْهَبٌ مشْهورٌ عند العُلَماء المسْلِمِينَ القُدامَى، وإنْ جَهِلَ الفِكْرُ الإسْلامِيُّ الحدِيثُ ذلك. أمَّا أهَمُّ ما انْتَهَى إليه هذا البحْثُ فهو التَّعْرِيفُ برَأْيِ الجَاحِظِ في المسْأَلَةِ، وبيَانُ العَبْقَرِيَّةِ التي قادَت بحْثَه، حتَّى انْتَهَى إلى الجَمْعِ العِلْمِيِّ السَّلِيمِ بيْن الإعْجَازِ بالصِّرْفَةِ إلى جانِبِ الإعْجازِ البَلاغِيِّ.

فهْرِس المراجع:

1- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، المكتبة الشاملة.
2- إظهار الحق، رحمة الله بن خليل الرحمن الهندي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ت.
3- الإسلام يتحدَّى، وحيد الدين خان، ترجمة: ظفر الله خان، المختار الإسلامي، القاهرة، ط 6، 1976.
4- إعجاز القرآن، الباقلاني، محمد بن الطيب، تحقيق: السيد أحمد صقر -دار المعارف، القاهرة، ط 3، د.ت.
5- إعجاز القرآن، الرافعي، محمد صادق، مكتبة رحاب، الجزائر، د.ت.

6- أعلام النبوة، الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1986.
7- الاعتقاد على مذهب السلف، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، المكتبة الشاملة.
8- الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد، الخياط، عبد الرحيم بن محمد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ت.
9- البيان والتبيين، الجاحظ، عمرو بن بحر، المكتبة الشاملة.
10- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، محمد بن عبد الله، المكتبة الشاملة.
11- تاريخ الأمم والملوك، الطبري، محمد بن جرير- المكتبة الشاملة.
12- تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، المكتبة الشاملة.
13- التبيان في علوم القرآن- محمد علي الصابوني - دار الصابوني - ط2 – 1986.
14- التصوير الفني في القرآن، سيد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط 17، 2004.
15- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، الرماني والخطابي والجرجاني، تحقيق: محمد خلف الله وآخر، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1968.
16- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، محمد بن أحمد، المكتبة الشاملة.
17- الحيوان، الجاحظ، عمرو بن بحر، المكتبة الشاملة.
18- دلائل التوحيد، جمال الدين القاسمي، دار النفائس، بيروت، ط 1، 1991.
19- سيرة ابن هشام، عبد الملك بن هشام، المكتبة الشاملة.
20- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، دار عالم الكتب، بيروت، د.ت.
21- الفرق بين الفرق، البغدادي، عبد القاهر بن طاهر، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
22- الفصل في الملل والهواء والنحل، ابن حزم، أبو محمد علي، المكتبة الشاملة.
23- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، المكتبة الشاملة.
24- مفاتيح الغيب، الرازي، محمد بن عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1990.

25- المِلل والنِّحَل، الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، تحقيق محمد سيد الكيلاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1967.
26- منهج الزمخشري في تفسير القرآن، د. مصطفى الصاوي الجويني، دار المعارف، القاهرة، ط 3، د.ت.

الإحالات:

[1]- معنى الصِّرْفَةِ في علوم القرْآنِ هو صَرْفُ اللهِ تعَالى النَّاسَ عن الإتيانِ بِمِثْلِه، أيْ رَدُّهُمْ عن ذلك، وتَحْويلُهم عنه. انظر في معاني الجِذْرِ (صَرَفَ)/ القاموس المحيط 399/2.
[2]- تأويل مختلف الحديث 4/1. وانظر: الفرق بين الفرق، البغدادي، ص 319.
[3]- السابق.
[4]- انظر في المسألة البرهان، الزركشي 128/2... والإتقان، السيوطي 93/1...
[5]- الانتصار، ص 88.
[6]- الفرْق بين الفِرق، البغدادي، ص 132.
[7]- المِلل والنِّحَل 56/1.
[8]- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، رسالة الجرجاني، ص155.
[9]- السابق، ص 156.
[10]- إعجاز القرآن، ص288.
[11]- السابق، ص 30.
[12]- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، رسالة الجرجاني، ص 153- 154.
[13]- انظر التصوير الفني في القرآن، ص 15.
[14]- إعجاز القرآن، ص 144.
[15]- انظر إظهار الحق، ص 408.
[16]- انظر التبيان في علوم القرآن، ص 99.
[17]- إعجاز القرآن، ص 145.
[18]- انظر منهج الزمخشري، ص 217، ومفاتيح الغيب، الرازي، 217/16.
[19]- أعلام النبوة، ص 56.
[20]- الاعتقاد على مذهب السلف، ص 266.
[21]- انظر ثلاث رسائل في الإعجاز، رسالة الرماني، ص 75.
[22]- السابق، ص 110.
[23]- مفاتيح الغيب، مج 2، ج 2، ص 107.
[24]- السابق، ص 108.

[25]- انظر الفصل في الملل والهواء والنحل 15/3.
[26]- السابق 16/3.
[27]- السابق.
[28]- السابق 106/3.
[29]- السابق.
[30]- تفسير القرطبي 75/1.
[31]- انظر البيان والتبيين 5/1.
[32]- الحيوان 90/4.
[33]- انظر في غرابة هذا التحدّي، الإسلام يتحدَّى، وحيد الدين خان، ص 108.
[34]- الكشاف 10/1-11.
[35]- الحيوان 89/4.
[36]- مفاتيح الغيب، مج1، ج 106/2.
[37]- انظر صحيح البخاري، باب علامات النبوة.
[38]- انظر تاريخ الطبري 504/2.
[39]- ثلاث رسائل في الإعجاز، رسالة الخطابي، ص 55.
[40]- السابق ص57.
[41]- إعجاز القرآن، ص172.
[42]- سيرة ابن هشام 576/2.
[43]- الحيوان 89/4.
[44]- انظر منهج الزمخشري، ص 206.
[45]- مقدمة تفسير الراغب، نقلا عن دلائل التوحيد، جمال الدين القاسمي، ص 376.